الثلاثاء ٢٣ من جمادى الأولى ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٥ من مارس ٢٠١٤م العدد ١١٩٨٤
Tuesday 25 March 2014 Edition No11984
صفحة شهرية تصدرها عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تحت شعار وطن عربي خال من التمييز وبمشاركة السلطنة

الدول العربية تحتفل باليوم العربي لحقوق الإنسان

مشاركات وزيارات متنوعة لحقوق الإنسان خلال مارس الجاري

شهد شهر مارس الجاري فعاليات متنوعة قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، شملت مختلف الجوانب التوعوية والتثقيفية، وتخللتها زيارات ومشاركات متعددة، بالإضافة إلى استمرار اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات حول مختلف حالات حقوق الإنسان في السلطنة، ولعل أبرز ما يميز شهر مارس الجاري احتفال الدول العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان تحت شعار وطن عربي خال من التمييز. في هذا التقرير نسلط الضوء على مفهوم التمييز، ومستوياته وأشكاله، كما عرفته إدارة حقوق الإنسان في قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى عرض جانب من المناشط والفعاليات التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شهر مارس الجاري.

أحمد الراشدي

حقوق الطفل محور محاضرة اللجنة في جامعة السلطان قابوس

التمييز

يعتبر التمييز مفهوم بالغ الأهمية في فهم المشكلات المرتبطة بالتنوع، كما أن مفهوم العرق والعنصرية والتمييز مرتبط ارتباطا وثيقاً بنظم عدم المساواة، والإيديولوجيات الداعمة لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى أنماط السلوك الجماعي المغذية لها والقوانين التي تشرعها، ويعرف التمييز في الكثير من الأدبيات والمواثيق الدولية والإقليمية بأنه أي ظرف يتم فيه معاملة مجموعة أو فرد بأسلوب يتنافى مع القيم الإنسانية المتعارف عليها دولياً، أو حرمانه من حق من حقوقه التي كفلتها المواثيق الدولية والإقليمية، وعادة ما يكون ذلك بسبب انتماء الفرد لمجموعة أو فئة على أساس النوع، أو العرق، أو الدين، أو العمر، أو الإعاقة الذهنية او البدنية.

مستويات وأشكال التمييز

توجد ثلاثة مستويات مختلفة من التمييز هي الفردي والمؤسسي والهيكلي، وعلى الرغم من كل مستويات التمييز فإن التمييز الهيكلي يعد الأكثر صعوبة لأن مواجهته تتطلب إعادة النظر ليس في القوانين والسياسات بل أيضاً النظر في القيم الثقافية، والمبادئ الأساسية للتنظيم الاجتماعي، كما أن التمييز المؤسسي لا يقتصر وجوده فقط على القطاع العام بل يشمل أيضاً القطاعات الأخرى مثل الخاص وهذا التمييز عادة ما يتم من قبل المجموعات المهيمنة ضد الأقليات، بحكم سيطرتها على المؤسسة، في حين أن التمييز الهيكلي يعد أكثر إثارة للجدل لأنه ينطوي على سلوك محايد في القصد تجاه العرق والدين، والنوع.

ومن أهم تصنيفات التمييز التي تواجه المجتمعات هي التمييز المباشر وهو معاملة شخص أو مجموعة من الأشخاص بشكل أقل تفضيلاً استناداً إلى صفة أو سمة لديهم من قبيل عرقهم أو نوعهم الاجتماعي، ومن أبرز أنواعه التمييز بسبب الانتماء وهو تمييز مباشر ضد الفرد، ويحدث عندما يعامل شخص بصورة أقل تفضيلاً من شخص آخر بسبب العرق أو الدين أو المعتقد أو السن أو الإعاقة، أو بسبب ارتباطه بشخص آخر يمتلك وضعية متميزة.

بالإضافة إلى التمييز الإدراكي، والتمييز غير المباشر، بالإضافة إلى المضايقة أو التحرش وهو سلوك غير مرغوب تجاه الفرد، ويهدف أو يؤدي إلى انتهاك كرامته أو إيجاد بيئة تخويف، عدائية، مهينة أو مذلة لهذا الفرد.

وطن عربي خال من التمييز

ولأهمية هذا الموضوع أتت احتفالات الدول العربية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان هذا العام تحت شعار وطن عربي خال من التمييز؛ حيث شاركت السلطنة ممثلة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة التي عقدت احتفالاً باليوم العربي لحقوق الإنسان؛ وذلك تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتأتي هذه الاحتفالية في إطار الاهتمام الذي توليه جامعة الدول العربية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، كما يأتي شعار هذا العام «وطن عربي خال من التمييز» للتأكيد على حق كل فرد في التمتع بالحقوق والحريات المكفولة له في جميع المواثيق الدولية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية دون تمييز.

وناقشت الندوة أربعة محاور رئيسية هي أشكال التمييز في المنطقة العربية، وتداعيات ظاهرة التمييز على مفهوم المواطنة، والقوانين والآليات والتدابير اللازمة لمكافحة ظاهرة التمييز، والممارسات والتجارب الناجحة في مكافحة ظاهرة التمييز؛ وذلك بمشاركة ممثلين عن الدول العربية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الخبراء العرب، ومثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفد برئاسة الدكتور محمد بن سليمان الراشدي عضو اللجنة، وعضوية عبدالعزيز بن علي السعدي مدير دائرة الشؤون القانونية.

مشاركات وزيارات متواصلة

وخلال مارس الجاري شاركت السلطنة ممثلة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الدورة (٢٧) للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي ناقشت عدداً من الموضوعات أهمها دور الوقاية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل والمؤسسات الوطنية وعملية الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان، وحقوق المرأة وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ حيث مثل اللجنة وفد برئاسة سعادة السفير عامر بن حمد الحجري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحسين بن جواد عبدالرسول عضو اللجنة ورئيس لجنة المنظمات والعلاقات الدولية، وماجدة بنت شيخان المعمرية عضوة اللجنة ورئيسة لجنة الإعلام والتوعية، والدكتور راشد بن حمد البلوشي أمين عام اللجنة.

كما استقبل رئيس مجلس الشورى سعادة خالد بن هلال المعولي في مارس الجاري بمقر المجلس رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المكرم محمد بن عبدالله الريامي، والوفد المرافق له؛ حيث تم خلال اللقاء بحث آليات التعاون والتنسيق بين المجلس واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما يحقق المصلحة العامة في هذا الجانب، وذلك من خلال التعريف بنشاطات اللجنة وجهودها في نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان وواجباته في المجتمع.

كما ناقش رئيس المجلس مع رئيس اللجنة وأعضائها اللقاءات التي قامت بها اللجنة مع المعنيين بحقوق الإنسان، وذلك بهدف إيجاد مزيد من التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، كما تم التطرق إلى آلية تعريف أعضاء مجلس الشورى بمهام وأنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال البرامج القادمة.

حقوق الطفل في العدالة الجنائية

كما زار فريق من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال مارس الجاري جامعة السلطان قابوس، وخلال الزيارة قدم أحمد بن ناصر الراشدي مدير دائرة الرصد وتلقي البلاغات باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تحدث من خلالها عن حقوق الطفل في العدالة الجنائية في المجتمع العُماني لطلبة قسم علم الاجتماع، والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية؛ وذلك في إطار مقرر العمل الاجتماعي والإصلاح.

وخلال المحاضرة تطرق الراشدي إلى عدد من النقاط ابرزها تعريف حقوق الإنسان، وخصائصه، والمفاهيم المتعلقة به، و آليات حماية حقوق الإنسان في السلطنة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اختصاصاتها، والأعمال التي تقوم بها، واللجان المتفرعة عنها، والتقارير التي تقوم بإعدادها، بالإضافة إلى أهم الاتفاقيات التي انضمت إليها السلطنة، كما فصل الحديث في اتفاقية حقوق الطفل التي أعلن عنها في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ ودخلت حيز النفاذ في ٢ سبتمبر ١٩٩٠، كما بين للحضور أن السلطنة انضمت إلى هذه الاتفاقية في يونيو ١٩٩٦ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٤٥؛ حيث تتضمن الاتفاقية ٥٤ مادة، وهناك فريق وطني يعمل على تنفيذ هذه الاتفاقية ويضم هذا الفريق ممثلين من الجهات الحكومية والمدنية والمؤسسات الوطنية، وتتضمن مبادئ أساسية من بينها عدم التمييز، وتضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل، والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء، وحق احترام رأى الطفل، وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها، وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

وخلال الزيارة قام فريق العمل التابع للجنة بتوزيع مجموعة من الكتيبات والإصدارات المتنوعة للطلاب بهدف التوعية والتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان، والتعريف بأهداف اللجنة، وآلية عملها، والطرق المتبعة في تلقي ورصد البلاغات، وغيرها من الكتب في مجال حقوق الإنسان.

نحو إشراك المجتمع في التوعية والتثقيف

سالم بن خلفان الروشدي
اخصائي توعية وتثقيف

تعتبر المسابقات على اختلاف أنواعها وطرقها، من الوسائل الحديثة في نشر التوعية الحقوقية في أوساط المجتمع؛ حيث تعتبر وسيلة داعمة ومكملة للوسائل الأخرى المندرجة تحت إطار برامج التوعية والتثقيف، ومن هنا أتى اهتمام مختلف هيئات ومؤسسات حقوق الإنسان بهذا الجانب مبكراً؛ إدراكاً من المعنيين بأهميته لشرائح المجتمع، وتأثيره على التعريف بثقافة الحقوق والواجبات.

وتأكيداً لأهمية هذه الوسيلة التوعوية والتثقيفية لحقوق الإنسان في السلطنة تم تدشين مسابقة حقوقية شهرية في صحيفة عُمان يتم من خلالها طرح معلومة متبوعة بسؤال في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان يشارك من خلالها القراء عبر إرسال الإجابة بالبريد الإلكتروني، ليتم بعد ذلك حصر المشاركين أصحاب الإجابات الصحيحة، وعمل قرعة يفوز فيها مشاركان اثنان شهرياً، وقد فاز منذ تدشين المسابقة وحتى الآن أكثر من عشرين مشاركا من الجنسين، ومن مختلف المراحل العمرية.

هذا العام تم توسيع المسابقات الحقوقية بعد الإعلان عن مسابقتين في مجالي البحوث والأفلام القصيرة لتكونا باكورة المسابقات في هذا الجانب؛ وذلك بهدف تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والتزاماته سعياً لتحقيق ضمان تمتع الإنسان على أرض السلطنة وحصوله على كافة حقوقه من خلال نشر ثقافة حقوق وواجبات الإنسان في المجتمع بكامل أطرافه الحيوية، وتطوير وتعزيز القدرات المعرفية بحقوق الإنسان والمهارات اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان، وكذلك كيفية ممارستها جنباً إلى جنب مع التعريف بالالتزامات، وإشراك الشباب في قضايا حقوق الإنسان، وتوجيه طاقاتهم لخدمة المجتمع، وحثهم على العمل لنشر ثقافة حقوق الإنسان والواجبات في المجتمع، والتعرف على ميولهم وقياس إمكانية مساهمتهم في قضايا حقوق الإنسان المطروحة على الساحة، وزيادة الاهتمام بتوعية الناشئة نحو قضايا حقوق الإنسان، وبالتالي إيجاد جيل واع بدوره نحو القضايا والموضوعات التي تخص حقوق الإنسان، والحد من السلوكيات التي يتوارثها الأجيال بشأن التأثيرات الخارجية لنواحي حقوق الإنسان وإلزامهم باحترامها.

كما أن هناك خططا أخرى ضمن خطط التوعية والتثقيف لتنظيم مسابقات خاصة بالطلاب والطالبات على مستوى السلطنة من خلال بحوث تعليمية تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والتعريف بالمسؤوليات من خلال الرسم، وكتابة القصة، بحيث تُرصد جوائز للأعمال الفائزة.

سؤال ومعلومة :

تحتفل الدول العربية باليوم العربي لحقوق الإنسان في السادس عشر من مارس من كل عام، كما تقوم بتخصيص شعار حقوقي للتأكيد على حق كل فرد في التمتع بالحقوق والحريات المكفولة له في جميع المواثيق الدولية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

السؤال :

ما هو شعار الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان هذا العام؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي: nhrcmedia1@gmail.com

سؤال العدد الماضي:

متى يتم الاحتفال باليوم العالمي للمسنين؟

الإجابة : في الأول من أكتوبر من كل عام

وقد فاز معنا كل من:

١. بدرية بنت علي بن محمد البلوشية.
٢. يحيى بن جمعة بن سعيد الشرياني.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي نتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

من إصداراتنا

الدور الإعلامي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المطبوعات والمنشورات والكتيبات الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة كتيب الدور الإعلامي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي يعرض الرؤية الإعلامية التي تتبناها اللجنة، وجانب من التغطية الإعلامية التي تقوم بها.

وبالإمكان الحصول على نسخ من هذا الكتيب عبر التواصل مع دائرة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

قضية حقوقية

اللجنة تتدخل لبناء مسكن لمصابة بالشلل الدماغي التشنجي المزدوج

من بين القضايا التي تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بلاغاً حولها قضية يأخذ منها الجانب الإنساني القسم الأكبر، فهي أرملة توفي زوجها منذ مدة طويلة، تاركاً لها مسؤولية عظيمة في رعاية الأيتام من أولادها والتي من بينهم معوقة بإعاقة حركية شخصت طبياً على أنها مصابة بـ(الشلل الدماغي التشنجي المزدوج)؛ حيث إن الأرملة المعيلة تصرف عليهم من الراتب التقاعدي الخاص بزوجها المتوفي، إضافة إلى أن المعوقة لديها راتب ضمان اجتماعي تحت فئة عجز وتعيش مع والدتها في غرفة واحدة. حيث تقدمت الأم الأرملة بطلب الى اللجنة مفاده حاجتها لتوفير مسكن ملائم لها ولابنتها المعوقة تتوفر فيه سبل العناية بشخص معوق حيث ان المسكن الحالي ليس ملائما لذلك، إضافة الى رغبتها في أن يتم توفير وسائل رعاية صحية لابنتها المعوقة، وفور تلقي البلاغ باشرت اللجنة مخاطبة جهات الاختصاص في أمر البلاغ حيث تم التجاوب مع البلاغ ببناء مسكن وهو قيد التنفيذ، كما أفادت جهة أخرى على علاقة بموضوع البلاغ بأنه وفر للمعوقة سابقاً سريرا طبيا وكرسيا متحركا في سبيل توفير خدمة صحية مناسبة للابنة المعوقة.

وإذ تتقدم اللجنة بالشكر الجزيل لكل من ساهم من جهات الاختصاص على إيجاد الحلول الجذرية والسريعة للقضية، إضافة إلى تجاوبها المستمر مع كل ما يتعلق بحقوق الإنسان على أرض السلطنة.